IDRAK إدراك
Institute for Development Research
Analysis and Governance Knowledge

الشركات الأهلية

سنتان بين الوهم والحقيقة

IDRAK إدراك
Institute for Development Research Analysis and Governance Knowledge
Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

"أثرت أن يكون ختم والتوقيع في هذا اليوم في ذكرى عيد الاستقلال على نفس الطاولة التي تم فيها توقيع معاهدة باردو سيئة الذكر، ولكن أيضا على نفس هذه الطاولة تولى الرئيس الحبيب بورقيبة ختم القانون المتعلق بتأميم الأراضي الفلاحية في الثاني عشر من شهر ماي من سنة أربعة، وستين، وتسعمائة، وألف. أعتبر أن هذه النصوص القانونية اليوم تجسد ما كنت تعهدت به منذ عشر سنوات حتى تعود الأموال التونسية المنهوبة إلى الشعب التونسي وإلى الدولة التونسية كما جاء ذلك في المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي ثم المرسوم المتعلق بالشركات الأهلية لأن الشباب العاطل عن العمل هو ثروة وعندما تمكنه من الأدوات القانونية يمكن أن يحقق الكثير من أحلامه هو في حاجة إلى أدوات قانونية في حاجة إلى إطار قانوني، ومثل هذه الشركات الأهلية ستمكن الشباب من تحقيق أماله في الشغل وفي الحرية وفي الكرامة الوطنية..."[1]

منذ سنتين وبهذه العبارات في موكب توقيع رسمي بين أعمدة قصر قرطاج وبقلمه الحبري الشهير وفوق طاولة أثرية، تحت غطاء الإجراءات الاستثنائية أمضى رئيس الجمهورية على مرسومين اثنين يمثّلان جوهر مشروعه الاقتصادي وأهم وعوده منذ توليه السّلطة. مرسوم أول يعنى بالصّلح الجزائي وثاني يعنى بالشركات الأهلية. منذ توليه السّلطة راهن رئيس الجمهورية على خلق بديل اقتصادي اجتماعي كحلّ لمعضلة البطالة وكبديل لخلق الثروة وتمكين الشباب من وسائل الإنتاج. في ذكرى الاستقلال وبمقتضى المرسوم عدد 13 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالصّلح الجزائي وتوظيف عائداته والمرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلّق بالشّركات الأهلية تم الانطلاق فعليا في هذه التجربة بعد سنوات من الأخذ والرد والحملات التفسيرية حول الشركات الأهلية وعن أهمية الصلح الجزائي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المحلية والجهوية ودوره في تمويل الشركات الأهلية. بعد سنتين من إصدار هذين المرسومين، يمكن الانطلاق في تقييم تجربة الشركات الأهلية والنتائج المحققة على أرض الواقع.

I. الانطلاق في تركيز مشروع الشّركات الأهلية

لم يتخلف الرئيس قيس سعيد منذ توليه السلطة عن أي فرصة لتثمين هذا المشروع والإصرار على مردوديته في تحقيق التنمية المحلية والتمكين الاجتماعي كوسيلة للشباب وللمناطق النائية للالتحاق بقطار التنمية، وكوجه جديد للمصالحة الاقتصادية والاجتماعية بين من أذنبوا في حقّ الدولة والمجتمع عبر انغماسهم في الفساد المالي والإثراء غير المشروع تم إصدار مرسوم الصلح الجزائي، إلا أن هذا الصلح لم يكن ناجعا فتم تعليق هذا الفشل على لجنة الصلح الجزائي المعينة من قبل رأس السلطة التنفيذية. ممّا استوجب تنقيح المرسوم الذي شرّعه من قبل [2] و تسمية لجنة جديدة [3] وفي انتظار التطورات يبقى الحال على ما هو عليه. فقد انحصرت أعمال اللجنة السابقة على بعض طلبات الصّلح بما عاد على الدولة ببضع الملايين من المليمات.[4] في حال أن الآمال كانت مبنية على مئات الملايين من الدينارات لتمويل الجزء الثّاني من المشروع ألا وهو الشّركات الأهلية.

1. مشروع يجعل من الشّركات الأهلية أصنافا

عرّف المرسوم الشركات الأهلية كـ"شخص معنوي تحدثه مجموعة من أهالي جهة يكون الباعث على تأسيسها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات من خلال ممارسة جماعية لنشاط اقتصادي انطلاقا من المنطقة الترابية المستقرين بها"[5]. أي تهدف الشركات الأهلية إلى تحقيق التنمية الجهوية وأساسا بالمعتمديات وفقا للإرادة الجماعية للأهالي وتماشيا مع حاجيات مناطقهم وخصوصياتها[6]، حيث تتولى هذه الشركات بعث مشاريع اقتصادية استجابة لاحتياجات المتساكنين والتصرف وإدارة المشروع أو المشاريع الرّاجعة لها بالنظر، وممّن المرسوم هذه الشركات من التصرف في الأراضي الاشتراكية والمساهمة في مسار التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة بجهاتهم[7].

1 https://fb.watch/qN9loO3VGD/
2 قانون عدد 3 لسنة 2024 مؤرخ في 18 جانفي 2024 يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلّق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته
3 https://fb.watch/qOOui44Jtk/
4 https://bit.ly/3vanwDa
5 الفصل 2 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
6 الفصل 3 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية.
7 الفصل 5 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية.

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

يصنّف المرسوم الشركات إلى صنفين الصنف الأول يتعلّق بالشركة الأهلية المحلّية والصنف الثّاني يتعلّق بالشركة الأهلية الجهوية[8]، اللذان يختلفان من ناحية الامتداد الجغرافي للأنشطة الاقتصادية لكلّ منهما. فبالنسبة للشركات الأهلية المحلّية يشمل نشاطها خدمة واحدة أو أكثر في حدود الدائرة الترابية المنتصبة بها، أو تضمّ مشاركين قاطنين داخل حدود معتمدية واحدة، يمكن لنشاط الشركات الأهلية المحلية أن يتجاوز حدود المحلية على ألا يشمل كامل التراب الوطني وبشرط أن يكون الامتداد على دوائر ترابية متجاورة. أما عن الشركات الأهلية الجهوية فيقتصر نشاطها على خدمة واحدة تمتد على كامل تراب الولاية، أو تضم هذه الشركة مشاركين موزعين على معتمديتين أو أكثر غير متجاورتين. تعتبر جهوية أيضا الشركات الأهلية التي تم تكليفها بإنجاز خدمة تكتسي صبغة المصلحة العامة على كامل تراب الولاية. ويمكن أن تتكون شركه جهوية بمشاركة شركتين محليتين أو أكثر.

2. رأس مال الشركات الأهلية وعدد الشركاء

تختلف أصناف الشركات الأهلية من حيث رأس المال، حيث إنه لا يمكن أن يقلّ رأس مال الشركة الأهلية المحلّية عن عشرة ألاف دينار أما الشركات الأهلية الجهوية فيجب ألا يقل رأس المال عن عشرين ألف دينار[9]، ويكون رأس المال ملكا مشتركا بين الشركاء حيث يكون لكل منهم مناب شائع من رأس المال بقدر ما ساهم به وأيا كانت قيمة مساهمته فيتم الاعتماد على قاعدة صوت واحد لكل عضو في اتخاذ القرارات. ومن حيث عدد المشاركين فوجب ألا يقل عن 50 شخصا طبيعيا، ويخول للمشاركين أن يكون أجراء في نفس الشركة[10]. بالرغم من أن المرسوم منع على الشركات الأهلية ممارسة أي نشاط سياسي أو الانخراط في مسارات سياسية أو تمويلها إلا أن المشاركين[11]، حسب المرسوم، وجب أن تتوفر فيهم صفة الناخب في الانتخابات البلدية.[12] وهو ما يمكن أن يفتح الباب أمام مناكفات سياسوية مستقبلية بين السلطة المحلية والشركات الأهلية في مستوى المحليات فيما يتعلّق بمعايير إسناد الامتيازات للشركات ومنح المرافق العمومية.

بغضّ النظر عن هذه الفرضيات فمن البيّن أن العدد الأدنى للمشاركين المقدّر بـ 50 مشاركا سيكون عائقا أمام عديد الأفراد وخاصة في المعتمديات قليلة الكثافة السكنية التي في غالب الأحيان تكون مناطق ريفية ومهمشة، بما يتناقض مع مبادئ وفلسفة هذا القانون. ومن منظور اقتصادي فإن المبلغ الأدنى لرأس مال الشركات الأهلية سيكون العائق الأكبر أمام الشركات الأهلية لتحقيق التوازنات المالية والنجاعة الاقتصادية.

لقد كان من الأجدر تحديد رأس المال حسب عدد المشاركين في الشركة، فمن بين الشركات القائمة إلى هذه اللحظة نجد كمثال شركة أهلية محلية برأس مال يناهز 14000 دينار تضم قرابة 700 مشارك[13]. ما يطرح عديد الأسئلة عن مدى النجاعة والمردودية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركة على المشاركين عند تحقيق أرباح. كما أنّ القانون قد منع الموظفين والاعوان العموميين من تأسيس الشركات الاهلية لكن نجد أن المرسوم يسمح لهم أن يكونوا من المشاركين، مع العلم أن الفرق الوحيد بين المؤسسين والمشاركون يظهر فقط في مرحلة التأسيس.

8 الفصل 7 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
9 الفصل 14 من مرسوم عدد15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
10 الفصل 5 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
11 الفصل 9 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
12 الفصل 13 من مرسوم عدد 15 لسنة 2022 مؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بالشركات الأهلية
13 بلاغ صادر عن رئيس اللجنة التأسيسية للشركة الأهلية المحلية للتصرف في أراضي مجموعة بني خيار في 9 نوفمبر 2022

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

3. إدارة للشركات الأهلية

تدار هذه الشركات الأهلية بانتخاب مجلس إدارة يتركب من ستة أو تسعة أو على الأقصى إثني عشر عضوا لمدة ثلاث سنوات، لينتخبوا فيما بينهم رئيس مجلس إدارة يكون من المشاركين في رأس المال وغير متحملا لوظيفة نيابية أو لمسؤولية حزبية. يعهد هذا المرسوم الإشراف والإحاطة بالشركات الأهلية المحلية إلى السلط المحلية ووالي الجهة المختص ترابيا، ما يجعل الشركات ملزمة أن تعرض على السلطة المحلية والجهوية كل من الميزانيات التقديرية والقائمات المالية النهائية و تقارير مراقبة الحسابات وكل ما يثبت تطابق تسيير هذه الشركة مع الشروط القانونية التي تخضع لها. ويوجه الوالي المعني ملاحظاته وتحفظاته إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المعنية وإذا كانت هذه الشركة تتمتع بمرفق أو أملاك عامة وفي ظل عدم اتخاذ تدابير أمام ملاحظات السلط فيمكن للوالي بعد التنبيه أن يسحب الامتيازات العمومية وتتبع الشركة المحلية. أما الشركات الأهلية الجهوية فتتمتع بالإحاطة والإشراف من السلط الجهوية والمركزية. حيث إنها تعرض وجوبا على الوزير المكلف بالاقتصاد الهيكل التنظيمي و القانون الأساسي للأعوان ونظام التأجير ، كما تعرض الشركات الأهلية الجهوية، قصد الإعلام الميزانيات التقديريةو محاضر الجلسات العامة، محاضر جلسات مجلس الإدارة، القائمات المالية، تقارير مراقبة الحسابات وكل ما يثبت أن الشركة الأهلية الجهوية تُسير وفقا للشروط القانونية. أين يوجه الوزير تحفظاته وملاحظاته إلى مجلس الإدارة وبعد التنبيه يمكن للوزير سحب الامتيازات من الشركات الأهلية الجهوية في حال أنها تتمتع بمرفق عمومي. مكن هذا المرسوم لسلطة الإشراف الوالي أو الوزير المكلف بالاقتصاد من أن تطلب من المحكمة المختصة ترابيا حل شركة أهلية أو توقيف تنفيذ كل قرار ترى أنه من شأنه الإضرار بمصالح الشركة الأهلية وعدم التفاعل من قبل الجلسة العامة، في حال وجود خرق للأحكام القانونية للنظام الأساسي للشركة الأهلية أو عدم مراعاة لمصالحها بعد أن يتم توجيه الملاحظات والتحفظات.

نظرا لأهداف خلق هذه الشركات من تمكين الفئات المهمشة والشباب العاطل عن العمل من خلق مؤسسات والتمكين الاقتصادي فقد كان من الأجدر خلق مؤسسة مختصة تعنى بالتأطير، التكوين وتسهيل المعاملات مع مؤسسات الدولة من إدارات أو سلط جهوية ومحلية. فتعهد السلط المحلية بهذه الدور لن يكون ناجعا لعدم الاختصاص في بعض المجالات وسيجعل من الشركات الأهلية مستقبلا رهينة إيمان السلطة بهذه التجربة ومدى نجاعتها كمؤسسة اقتصادية، وكل هذه العوامل ستؤثر مستقبلا على ديمومة المؤسسة.

4. مشروع الشركات الأهلية و قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

بالاطلاع على المرسوم المنظم للشركات الأهلية فإنه يحيلنا إلى قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[14] الصادر في 2020 حيث إننا نجد تشابها كبيرا في صياغة الفصول و اشتراكا في المبادئ والأهداف. وذلك انطلاقا من الغاية المتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والغايات الاجتماعية من استجابة للحاجيات المشتركة لأصحاب الشركات والمجتمع. ومن عدم اعتبار الربح المادي كهدف أساسي إنما الهدف الأساسي هو توفير ظروف عيش لائقة بغاية الإدماج والاستقرار الاجتماعي تحقيقا للتنمية المستدامة والتشغيل. وصولا للعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات الجدوى الاقتصادية وقيم التطوع والتضامن الاجتماعي.

لكن يمكن اعتبار قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أكثر مرونة إذ يعطي أكثر سبل لنجاح المؤسسة. بداية من عدد الشركاء وانتمائهم الجهوي حيث لم يتم وضع شروط مسبقة وخول القانون لشركات قائمة الذات أن تتحصل على علامة "مؤسسة اقتصاد اجتماعي وتضامني "على عكس مرسوم الشركات الأهلية الذي مكّن فقط الشركات التجارية التي تعاني صعوبات من تغيير صبغتها التجارية إلى شركة أهلية ولم يفتح المجال أمام شركات أخرى. ولا ننسى معضلة الاستقلالية حيث إن الشركات الأهلية مكبّلة بالسلطة مثلما ما سبق بيانه ممّا يمسّ من استقلاليتها، وعلى العكس فقد ضمن قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأعهد التأطير والمرافقة لهيئة عمومية مختصة تحدث للغرض، لا إلى الولاة والمعتمدين.

[14] قانون عدد 30 لسنة 2020 مؤرخ في 30 جوان 2020 يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

حتى فيما يتعلّق بتقسيم المرابيح نجد تقليدا إلا أنه من بين الخطوات الإيجابية لمرسوم الشركات الأهلية يأتي الترفيع من نسبة الأرباح التي يمكن تقاسمها من 25% إلى 35% لكنها لن تمثل إلى فتاتا أمام العدد الكبير للمشاركين في كل شركة أهلية. لا يمكن المرور دون الإشارة لتغافل الدولة منذ سنة 2020 عن إصدار الأوامر الترتيبية لتركيز منظومة الاقتصاد التضامني والاجتماعي على الرغم من أنه ختم من قبل نفس من أصدر مرسوم الشركات الأهلية. وأمام انشغال السلطة بالشركات الأهلية يبدو أن الاقتصاد التضامني سيبقى قانونا في الرفوف فلم نعاين أي إجراء لفائدتهم أو تسويقا لهذه التجربة كما نراه اليوم للشركات الأهلية

على الرغم من تثمين دور الاقتصاد التضامني والاجتماعي من قبل المؤسسات الدولية في كل الدول التي اعتمدته والصدى الذي يحدثه هذا القطاع البديل، إلاّ أنّ توجهنا للشركات الأهلية إضاعة لفرص التسويق والتمويل لما يتمتع به الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من ترحاب وتفاعل على عكس الشركات الأهلية التي لا نجد لها ممولين وبرامج دولية فقد ثمن البنك الدولي تجارب الاقتصاد الاجتماعي في عديد الدول[15] وبالإضافة لوجود هذا القطاع البديل في بضع الدول أخرى ما سيجعل عملية تسويق التجربة والإشعاع العالمي أصعب بكثير.

II. حصيلة سنتين من تركيز مشروع الشركات الأهلية

أمام هذه الأدوار الممنوحة للسّلط الجهوية والمحلية، منذ سنتين، تجندت أجهزة الدولة ومرافقها من ولاة، معتمدين وعمد للقيام بحملات تفسيرية حول هذه الشركات لحث المواطنين على إنشاء شركات أهلية في المحليات وفي الجهات. وأصبحت مسألة تأسيس الشركات الأهلية بالنسبة للسّلط الجهوية محاولة لإثبات الانتماء والولاء للسلطة السياسية ومحاولة لإرضائها عن الأداء بالدفع نحو هذه التجربة. فأصبحت السلط الجهوية والمحلية تجتمع دوريا مع المواطنين لحثّهم على بعث شركات أهلية.

بالرغم من هذه المجهودات الجبارة إلى أن النتائج على أرض الواقع لا تتماشى مع الخطاب الرسمي الذي يعتبر أن هذه الشركات مطلبا شعبيا. فبعد سنتين وانطلاقا من بيانات السجل الوطني للمؤسسات فقد تم تأسيس 27 شركة أهلية فعليا إلى غاية 13 مارس 2024، تنقسم هذه الشركات إلى 22 شركة أهلية محلّية و5 شركات أهلية جهوية.

1. التوزيع الجغرافي للشركات الأهلية

. تتوزع هذه الشركات على 9 ولايات، وتحتل سيدي بوزيد المرتبة الأولى من حيث العدد فقد تم تأسيس 5 شركات أهلية برأس مالي إجمالي يقدر ب 128 ألف دينار. تحتل ولاية القيروان المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات الأهلية المؤسسة بعد تأسيس 3 شركات أهلية محلية برأس مالي إجمالي يقدر ب 85,250 ألف دينار. أما في ولاية جندوبة فقد تم تأسيس 3شركات أهلية أيضا برأس مال إجمالي قدره41,600 ألف دينار. أما عن ولايات سليانة، سوسة، نابل وباجة تم تأسيس شركتين بكل ولاية، وقد بلغ رأس المال الجهوي الإجمالي 70 ألف دينار في ولاية المهدية 53,020 ألف دينار في ولاية نابل، 20 ألف دينار في كل من باجة وسليانة. من بين هذه الشركات تم تأسيس شركتين أهليتين في كل من هذه الولايات في كل من ولايات جندوبة ونابل. أما عن باقي الشركات فنجدها تتوزع جغرافيا في كل من صفاقس، توزر، زغوان، مدنين، قفصة، قبلي، قابس ومنوبة، بعد أن تأسست شركة أهلية واحدة في كل من هذه الولايات برأس مال إجمالي يناهز 112 ألف دينار للثماني شركات ومن بينهم شركة أهلية جهوية وحيدة في ولاية منوبة[16]. يمثل الرسم البياني التالي عدد الشركات و رأس مالهم حسب الجهات بحسب معطيات الترسيم المنشورة على موقع السجل الوطني للمؤسسات.

15 الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، موجز سياسات، العدد 4 الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، موجز سياسات، العدد 4 - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (unescwa.org)
16 RNE public (registre-entreprises.tn)

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn

رسم بياني عدد 1: عدد الشركات الأهلية و رأس مالهم الاجمالي حسب

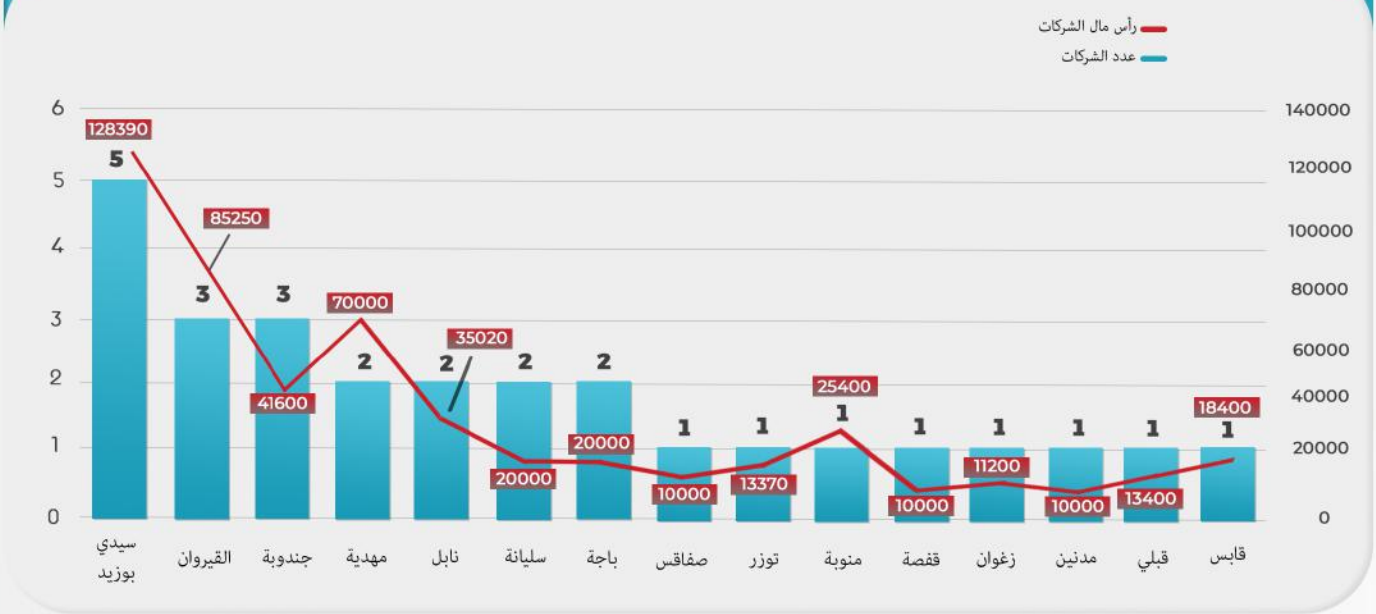

2. توزيع الشركات الأهلية من حيث النّشاط

وانطلاقا من المعطيات المنشورة على موقع السجل الوطني للمؤسسات فتتركز أنشطة هذه الشركات في قطاع الفلاحة، الصيد والخدمات المتصلة فمن بين ال 27 شركة أهلية المؤسسة نجد 21 شركة في هذا القطاع برأس مال إجمالي مقدر 440 ألف دينار بنسبة تتجاوز 85% من رأس مال كل الشركات الأهلية المؤسسة مجتمعة الذي يناهز 512 ألف دينار. نجد أيضا شركتين أهليتين في قطاع النقل برأس مال إجمالي 30ألف دينار. ونجد أيضا شركة أهلية في قطاع صناعة الأحذية برأس مال 10ألاف دينار وشركة أهلية في قطاع صنع القرميد والاجر من الطين المشوي (الفخار) برأس مال يقدر ب 10 ألاف دينار. ومن بين الشركات الأهلية نجد شركة في قطاع صناعة تحويل الفواكه والخضر برأس مال قيمته 12ألاف دينار. وأخيرا نجد شركة أهلية برأس مال 10 ألاف دينار تنشط في قطاع الأنشطة الترفيهية. التوزع القطاعي للشركات الأهلية متركز في القطاع الفلاحي ما يمكن تفسيره بتمكينها من استغلال الأراضي الاشتراكية والوعود بتمتيعها باستغلال الأراضي الدولية. وعن رأس المال فنجد ضعفا ما سيجعل هذه الشركات تعاني صعوبات في التمويل وفي توفير حاجياتها خاصة عند التأسيس أمام ارتفاع أسعار المواد الأولية والتجهيزات في كل القطاعات. ما سيجبر هذه الشركات على اعتماد أساليب الإنتاج التقليدية وخاصة في قطاع الفلاحة. أمام التطور التكنولوجي وتطور وسائل الإنتاج إن خلق مؤسسات ضعيفة وتقليدية لن يكون منوال تنموي لإخراج الاقتصاد الوطني من أزمته ولن يكون أيضا حلا للفئات المفقرة. يبين الرسم الباني التالي عدد الشركات وحسب القطاعات الناشطة بها ونسبة رأس مالهم من مجموع رأس مال الشركات الأهلية المؤسسة قانونا.

رسم بياني عدد 2 : عدد الشركات و رأس مالهم الاجمالي حسب القطاعات الناشطة بها

3. محاولات إنعاش مشروع الشركات الأهلية

أمام ضعف عدد الشركات بعد سنتين من إصدار هذا المرسوم تعددت المبادرات والإجراءات للتشجيع على تأسيس شركات أهلية ولخلق موارد لها. كانت فلسفة تمويل الشركات الأهلية قائمة على جزء من عائدات الصلح الجزائي وفي إنتظار أن تأتي هذه العائدات بدأت الدولة في توفير اعتمادات لهذه الفئة من الشركات. في هذا الإطار نص قانون المالية لسنة 2023 على وضع خط تمويل مفتوح لدى البنك التونسي للتضامن بقيمة 20 مليون دينار للشركات الأهلية[17]. وفي قانون المالية من سنة 2024 تحت عنوان مواصلة دعم تمويل الشركات الأهلية للتشجيع على بعث المشاريع وتوفير مواطن شغل فقد تم تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 20 مليون دينار متأتية من موارد الصندوق الوطني للتشغيل لفائدة خط تمويل الشركات الأهلية وقد مكن القانون للبنوك من التصرف في موارد هذا الخط بعد إبرام اتفاقيات بينهم وبين وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني بعد أن كان البنك التونسي للتضامن المتصرف الوحيد في هذا الخط[18]. في إطار دعم هذا البرنامج تم في الرابع والعشرين من شهر جانفي تعيين كاتب دولة لدى وزير التشغيل والتكوين المهني مكلف بالشركات الأهلية، في هذا السياق تولى البنك التونسي للتضامن إطلاق صنف جديد من القروض مخصص لتمويل الشركات الأهلية بالشراكة مع وزارة المالية ووزارة التشغيل. وتسند هذه القروض بشروط تفاضلية بدون تمويل ذاتي نظرا لمحدودية رأس المال وبنسبة فائدة سنوية قارة تساوي 5% مع فترة سداد أقصاها (07) سبع سنوات منها فترة إمهال أقصاها سنة (01) واحدة[19]. بحسب تصريحات مسؤولين من البنك فقد تمتعت 15 شركة أهلية بهذا التمويل بقيمة جملية تناهز 4 مليون دينار في نفس السياق تم افتتاح فضاء مخصص للشركات الأهلية في المقر الاجتماعي للبنك التونسي للتضامن قصد توفير الدعم التقني والإحاطة بباعثي الشركات الأهلية والمهتمين ببعث شركات. نظرا لما توليه السلطة من اهتمام بمسألة الشركات الأهلية وأمام تعدد الإيقافات لرجال أعمال أصبح موضوع تمويل الشركات الأهلية منفذا للتمسح على أعتاب السلطة. منذ أيام قليلة في 13فيفري، وبعد اجتماع عضو مجلس إدارة بالبنك العربي لتونس مع رئيس السلطة، قرر البنك وضع ألية دعم لإنشاء الشركات الأهلية من خلال توفير تمويلات بفائض يقابل الفائدة الرئيسية وتنظيم ورشات عمل في كامل الولايات لدراسة حاجيات باعثي الشركات لم يكتف البنك بهذا، ولكن قرر أيضا وضع فرق عمل مختصة للقيام براسات مجانية لباعثي الشركات الأهلية وللإحاطة بهم قصد إنجاح هذه التجربة[20].

17 قانون المالية لسنة 2023
18 قانون المالية لسنة 2024
19 نحو تمويل 100 شركة أهلية عن طريق البنك التونسي للتضامن خلال سنة 2024 – BTS
20 إبلاغ صحفي BIAT Corporate

أحرجت هذه المبادرة باقي البنوك وخاصة العمومية فأكدت «»BH BANK استعدادها للانخراط في إنجاح هذا المسار عبر توفير المرافق الفنية والتمويل للشركات الأهلية. سيصبح سباق تمويل الشركات الأهلية من أهم أليات المؤسسات في التناغم والتقرب من السلطة بغض النظر عن الفاعلية الاقتصادية والغايات الربحية فقد أصبح تمويل الشركات الأهلية في باب الالتزامات المواطنية والاجتماعية ونوعا من انخراط وتناغم المؤسسات في السياسات الاجتماعية للسلطة[21].

تعاني هذه التجربة من ضعف الإقبال ومن ثقل الإجراءات نظرا لعدم اعتماد الصيغة التشاركية قبل إصدار المرسوم وضعف أو غياب الدراسات قبل الانطلاق في التجربة باعتبار أنها منتوج مرسوم رئاسي أحادي تحت غطاء التدابير الاستثنائية. بالرغم من الإغراءات التي جاءت في المرسوم المنظم لهذه الفئة من الشركات الحديثة على غرار تمكينهم من الأراضي الاشتراكية، فقد نص القانون على تمكين الشركات الأهلية والمشاركين فيها من الإعفاء من الضرائب والأداءات والمعاليم المستوجبة المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل لمدة عشر سنوات من تاريخ إحداث الشركة. ما سيفتح الباب أمام بعض الحيتان وأصحاب الأعمال للتمتع بهذا الامتياز أمام المشاركة في شركة أهلية بمساهمة بسيطة جدا أمام ما سيتمتع به من امتيازات جبائية وقد كان من الأجدر أن ينص المرسوم على الإعفاء لما له علاقة بالشركات الأهلية، لا بكل المادة الجبائية. لكن من بين اهم نقاط الضعف في هذه الشركات نجد إجراءات تقسيم الأرباح فتماشيا مع فلسفة الربحية المحدودة، ففي صورة تحقيق الشركة الأهلية أرباحا صافية فللمشاركين الحق في تقاسم 35% منها على أقصى تقدير فمثلا لو تمكنت شركة متكونة من 50 عضوا من تحقيق 50 ألف دينارا كأرباح، ما يمثل 5 أضعاف رأس مالها، فسيكون نصيب كل مشارك على أقصى تقدير 350 دينارا كعائدات سنوية.

إن خلق بديل اقتصادي واجتماعي في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يقوم على تشجيع الابتكار وتمكين المجتمع من استعمال التكنولوجيا لتسيير حياة المواطنين ودعم النمو. فخلق شركات بعقلية متحجرة برأس مال محدود تتعامل مع إدارة مورقنة سيكون امتدادا لمنوال التنمية البائد الذي لم يخلف إلا الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. إن المناطق المهمشة والشباب في حاجة للتكوين وتطوير المهارات لتعصير حياتهم وطرق الإنتاج. ففكرة الشركات الأهلية بخمسين مشارك لن تكون حل لهذه الجهات ولن تكون حلا للشباب الذي يبحث عن فرص للخلق والإبداع. وإن تعدد البرامج وأنواع الشركات بين شركات صغرى، شركات أهلية، شركات ناشئة وأخرى مؤسسات اقتصاد تضامني واجتماعي سيجعل البرامج مشتتة والتمويلات العمومية محدودة لكثرة البرامج واختلاف خصائصها. أمام قلة إمكانيات الدولة والصعوبات المالية خلقت الشركات الأهلية في محاولة لتخفيف الأزمة ولامتصاص المطالب وتأطيرها وما يجعلنا نقدم المسكنات بدل معالجة الأمراض. إن التنمية الاقتصادية والجهوية هي نتاج دراسات واستراتيجيات بعيدة وقريبة المدى وهذا ما لم نعاينه في السلطة منذ زمن بعيد.

[21] MEFP (emploi.gov.tn) | جلسة عمل حول تمويل الشركات الأهلية من قبل البنوك تطبيقا لمقتضيات الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2024

IDRAK إدراك

Institute for Development Research
Analysis and Governance Knowledge

Rue Tahar Ben Ammar ,105
El Menzah 9B 1013
www.idrak.tn